

من أجل غد أفضل للصناعات الصغيرة

دراسه تحليلية

بقلم

دكتور مهندس / نادر رياض

عضو اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى الديمقراطى

مستشار لجنة الصناعة والطاقة

بمجلس الشعب

يونيو ٢٠٠١

دراسة تحليلية عن من أجل غد أفضل للصناعات الصغيرة

=====

لا يمكن لمجتمع صناعي أن يتقدم دون الاعتماد على قاعدة متكاملة من الصناعات الصغيرة يتفاعل معها أخذاً وعطاءً ، فبالإضافة لدور الصناعات الصغيرة الهام كصانع أساسي لاقتصاديات المجتمع وكوحدة تفريخ لا تنضب لتنمية المهارات الصناعية لدى الأفراد على مختلف التخصصات ودرجات المهارة فإنها تؤدي دوراً يفوق ذلك أهمية ألا وهو دورها كصناعة مغذية لصناعات التجميع والصناعات المتكاملة والتي بدورها لا تقوم للصناعة قائمة .

والأمر ليس بخاف إن الصناعات الصغيرة تلعب دوراً هاماً في اقتصاديات الأمم بغض النظر عن درجة تقدمها التكنولوجي ، ومما اختلفت أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية فهي تمثل القنوات الأساسية في استهلاك ما تنتجه المصانع الكبيرة من خامات ومواد بسيطة ، كما تحقق نوع من التشابك والاعتماد المتبادل بين كافة فروع الصناعة ، وأكدت مؤشرات آخر دراسة لمكتب العمل الدولي أن صناعة السفن تعتمد على ٧٠% من احتياجاتها من الصناعات الصغيرة والمتوسطة وفي صناعة السيارات تقترب الى ٧٥% أما في مكونات ماكينات الغزل والنسيج فتتخفص النسبة الى حوالي ٣٥% فقط نظراً لعدم احتياج هذه الشركات الى تلك المكونات وقيامها بتصنيعها .

وبالرغم من وجود الصناعات العملاقة مثل صناعة السيارات وصناعة الإلكترونيات وغيرها في الولايات المتحدة الأمريكية فالقيمة المضافة من الصناعات الصغيرة تأتي في مقدمة المبالغ المضافة للاقتصاد القومي ، وهذا النموذج يوجد أيضاً في كثير من الدول الأوروبية حيث يركز الاقتصاد على الصناعات البسيطة أو الصناعات المغذية feeding industries للصناعات الكبيرة ، وفي الدول النامية نجد أن

الصناعات الصغيرة في دولة مثل كوريا الجنوبية التي تقدمت مؤخراً صناعياً تحقق نحو ٣٥% من أجمالي صادراتها ، وفي الهند تسهم بحوالى ٤٠% من أجمالي ناتج الصناعات الانتاجية ، و ٤٥% من اجمالي الصادرات الصناعية ، ٣٥% من اجمالي صادرات الهند .

مما سبق وفي ضوء ما تجنيه الصناعة من ثمار نتيجة للنهوض بالصناعات الصغيرة ، حرصت شعبة الصناعات الصغيرة باللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى أن تكون في طليعة الداعمين لنهضة تلك الصناعات المتعاطمة الدور والواعدة بإحداث تنمية شاملة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وانطلاقاً من أن الصناعات الصغيرة هى الطريق الوحيد للقضاء على البطالة التى تتضخم وأصبحت لغماً قابلاً للانفجار .

رصدت الشعبة واقع الصناعات الصغيرة في مصر للتركيز على جوانب القوة ودعمها بما يزيد من إيجابياتها ، والعمل بفاعلية على التخلص من كافة السلبيات التى تعترض طريقها وصولاً لإرساء الطبقة الأولى من الشكل الهرمى الذى تعتمد عليه مراحل منظومة تحديث الصناعة المصرية وسوف نتناول ذلك بالدراسة والتحليل من خلال العناصر التالية :

١. ماهى الصناعات الصغيرة .
 ٢. الصناعات الصغيرة فى مصر .
 ٣. الصناعات الصغيرة والانشطة الحرفية أحد ركائز التنمية البشرية .
 ٤. تجارب ناجحة فى مجال تنمية الصناعات الصغيرة .
- ◆ مشروع مبارك - كول
- ◆ دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى دعم وتنمية المشروعات الصغيرة
- ◆ تجربة الهند
- ◆ تجربة ماليزيا
٥. استراتيجىة النهوض بالصناعات الصغيرة .
 ٦. الخلاصة - التوصيات

١. ما هي الصناعات الصغيرة ؟!

تقع الصناعات الصغيرة في الهيكل الصناعى بين الصناعات الحرفية والكبيرة الا أنه لا يوجد تعريف محدد لها متفق عليه في العالم فما يمكن اعتباره صناعة صغيرة في دولة ما قد لا يكون كذلك في دولة أخرى ، وما يمكن أن نعتبره صناعة صغيرة في صناعة مثل الحديد والصلب قد لا يكون كذلك في صناعة أخرى .

ويستند في تحديد الصناعة الصغيرة بصفة عامة إلى معايير أهمها عدد العمال ورأس المال ، وقد عرفها بنك التنمية الصناعية بأنها تلك التى لا يزيد فيها رأس المال باستثناء المباني والأراضى عن مائة ألف جنية مصرى ، كما عرفتها منظمة العمل الدولية بأنها تلك التى لا يزيد فيها رأس المال عن مائة ألف دولار .

٢ - الصناعات الصغيرة فى مصر

لا يخفى على أى محلل صناعى أن من أهم أسباب إعاقة الصناعة فى مصر إنما هو خلو الساحة من الصناعات المغذية بحيث تضطر الصناعات الكبيرة للاعتماد على نفسها فى استيراد تلك المكونات أو بتصنيعها ذاتياً مما يخرجها عن نطاق تخصصها ويدخلها فى دوائر مضنية من الأعباء الاقتصادية والتمويلية .

وبدأت الصناعات الصغيرة فى مصر فى شكل صناعات حرفية يعمل بها أقل من عشرة مشغلين خاصة فى مجال الغزل والنسيج والفخار والدباغة والحياكة ... وقبل قيام الثورة كانت الملكية الخاصة هى السائدة فى الاقتصاد القومى ... إلا أنه بعد قيام الثورة والأخذ بمبدأ التأمين وقيام الدولة بالاستثمار أصبح القطاع العام هو القطاع السائد وأصبحت الصناعات خاصة التى تميزت بالحجم الكبير تخضع للملكية هذا القطاع .. أما الصناعات الصغيرة فكانت فى معظمها تخضع للملكية القطاع الخاص .. الا أن الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية السائدة فى أعقاب حرب

أكتوبر ١٩٧٣ استدعت إعادة النظر في تقسيم العمل داخل الاقتصاد القومي بين القطاعين العام والخاص لإعطاء الأخير مزيداً من الحرية في مزاولة نشاطه ، فصدرت قوانين في شأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ... وتنامي هذا الاتجاه وتعاظم خلال السنوات الأخيرة لخلق مناخ استثماري جديد تلعب في رحابة الاستثمارات الخاصة المصرية والعربية والأجنبية دوراً كبيراً في خلق طاقات إنتاجية جديدة وتوسيع الطاقات الإنتاجية القائمة ، وأعلنت الدولة عن سياستها في غزو الصحراء والتوسع في إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة وإعطاء دفعة كبيرة لحركة الاستثمار في مصر من خلال إقامة مجتمعات صناعية سكنية متكاملة تتفادى أخطاء ومشاكل المجتمعات القائمة في الوقت نفسه اعتبارات التوازن والتجاور السكاني وتوفير البنية الأساسية في مجتمع جديد .

غير أن التطبيق العملي لهذه السياسات الاستثمارية الجديدة قد أسفر عن قصور واضح في مجال تشجيع وإقامة المشروعات الصغيرة بصفة عامة ... وجاءت الإنجازات التي تحققت في مجال التنمية الصناعية بالمجتمعات الجديدة امتداداً لنمط التنمية الذي شهدته حقبة الستينات من كونه نمطاً موفراً لعنصر العمل ومكثفاً لاستخدام رأس المال ، وكانت النتيجة الطبيعية إنشاء منشآت صناعية خاصة متوسطة الحجم في الغالب ، وتفتقد هذه المجتمعات الصناعية الجديدة إلى وجود مجموعة من الصناعات متوسطة وكبيرة الحجم .

ومن هنا يأتي دور الصناعات الصغيرة في دفع المجتمعات الصغيرة الصناعية - السكانية الجديدة بخطوات ثابتة قدماً إلى الأمام ... بل إن المحافظة على الصرح الصناعي الذي تم إقامته في المدن الجديدة مثل العاشر من رمضان والسادات و ٦ أكتوبر وغيرها يتطلب تكثيف الجهود المنظمة في سبيل إقامة الصناعات الصغيرة التي تزود الصناعات القائمة بالمدخلات اللازمة لاستمرار نموها بدلاً من إستيرادها ... حيث أن الاعتماد على إستيراد تلك المدخلات يفقد كثيراً من الصناعات القائمة القدرة على الصمود والمنافسة .

وتوجد في مصر صناعات حرفية ويدوية صغيرة تنتشر في ربوع البلاد
تدعمها جهود الدولة من خلال عدة منظمات مثل الصندوق الاجتماعي ووزارة
الشئون الاجتماعية وبنك التنمية الصناعية وغيرها .

ولم تحقق الصناعات الصغيرة أو المتوسطة الدور المنشود في دفع عجلة
اقتصادنا القومي واستيعاب جانب كبير من البطالة وأخذ دورها في تنمية صادراتنا ...
ذلك لأنها تواجه مشكلات كثيرة تكبل حركتها وتعمل على تعثرها وتعيق تطورها
وتقدمها - وما زال التعامل معها تغلب عليه التلقائية والعفوية والتشتت .

٣ - الصناعات الصغيرة والأنشطة الحرفية أحد ركائز التنمية البشرية

إن التنمية البشرية ليست مجرد تنمية الموارد البشرية التي تدعو للاستثمار في
البشرية من أجل توفير قوة العمل القادرة على مزيد من الإنتاج والتي تقاس كفاءتها من
منظور اقتصادي بحت بل هي أشمل من ذلك بكثير لذلك يعتبر مفهوم التنمية البشرية
هو تنمية البشر (المضمون) من أجل البشر (الناتج) بواسطة البشر (الوسيلة) وتنمية
البشر تعني الاستثمار في قدرات البشر حتى يمكنهم العمل على نحو منتج خلاق .

أما التنمية من أجل البشر فتشير إلى كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي،
والتنمية بواسطة البشر تؤكد على فرص المشاركة لكل الناس في صنع التنمية والمساهمة
في قراراتها والغاية النهائية لهذه التنمية هي زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس ليحصلوا
على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة .

وتلعب الصناعات الصغيرة والأنشطة الحرفية دوراً بارزاً يتمثل في مساهمتها
في توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً بالإضافة لطبيعة دورها الإيجابي بالبعد بعمالتها
عن مجالات الانحراف الناتج عن فائض الوقت المهدر التي تتعرض له الأيدي العاطلة
عن العمل .

فلا خلاف إذاً على أهمية وحيوية دور الصناعات الصغيرة وأثره على التنمية الصناعية والاقتصادية والاجتماعية ، فالدول التي حققت نمواً سريعاً هي تلك التي تبنت إطاراً عاماً ناجحاً للسياسة التي تنهض بالصناعات الصغيرة .

ويوضح الجدول التالي طبقاً لمؤشرات كتاب وصف مصر الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء في سبتمبر ١٩٩٩ إجمالي قوة العمل في جميع المحافظات وعدد المشتغلين وعدد المتعطلين بما يوضح حجم مشكلة البطالة في مصر وأهمية تضافر الجهود لمعالجتها .

المحافظات	إجمالي عدد المشتغلين بالألف نسمة	إجمالي عدد التعطيلين بالألف نسمة	إجمالي قوة العمل بالألف نسمة	نسبة قوة العمل إلى إجمالي عدد السكان (%)	نسبة البطالة إلى إجمالي قوة العمل %
القاهرة	٢٠٨٤	٢٦٢	٢٣٤٦	٣٣,٨	١١,٢
الجيزة	١٣٨٢	٩٧	١٤٧٩	٢٩,٤	٦,٥
القليوبية	٩٩٣	٨٤	١٠٧٧	٣٠,٩	٧,٨
الاسكندرية	٩٩٢	١٣٣	١١٢٥	٣٢,٦	١١,٨
البحيرة	١٠٧٠	١٢٤	١١٩٤	٢٨,٨	١٠,٥
مطروح	٦٣	٥	٦٨	٢٩,٨	٧,٤
المنوفية	٨٠٩	١١٦	٩٢٥	٣١,٧	١٢,٦
الغربية	٩٢٢	١٢٩	١٠٥١	٢٩,٨	١٢
كفر الشيخ	٦٣٥	٦٧	٧٠٢	٣٠,٣	٩,٥
دمياط	٢٨٦	٢١	٣٠٧	٣٢,٢	٦,٨
الدقهلية	١٣٨٣	٢٠٠	١٥٨٣	٣٢,٩	١٢,٧
شمال سيناء	٧٧	٤	٨١	٢٩,٤	٤,٥
جنوب سيناء	٢٢	٥	٢٢,٥	٣٣,٤	٢
بورسعيد	١٤٣	٢٠	١٦٣	٣٣,٥	١٢
الاسماعيلية	١٠٣	٩	١١٢	١٤,٤	٩
السويس	١٤٧	٢٠	١٦٧	٣٨	١٢
الشرقية	١٢١٦	١٤٤	١٣٦٠	٣٠,٤	١٠,٥
الفيوم	٦٠٤	٥٤	٦٥٨	٣١,٤	٨
بنى سويف	٥٤٤	٤٧	٥٩١	٢٩,٥	٨
المنيا	٨٣٥	٦٩	٩٠٤	٢٥,٨	٧,٥
اسيوط	٨٠٣	٩٧	٩٠٠	٣٠,٦	١١
الوادى الجديد	٤٤	١١	٥٥	٣٧	٢٠
سوهاج	٧٥٥	٦٧	٨٢٢	٢٥	٨
قنا	٥١٢	٦٣	٥٧٥	٢٢,٦	١١
اسوان	٢٢١	٥٤	٢٧٥	٢٧	١٩,٥
البحر الاحمر	٥٥	٥	٦٠	٣٦,٥	٨
مدينة الاقصر	٨٩	١٣	١٠٢	٢٧,٥	١٢,٥
الاجمالي	١٦٧٨٩	١٩١٥,٥	١٨٧٠٤,٥	٣٠,١٥%	١٠,٠٨%

المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (سبتمبر ١٩٩٩)

٤- تجارب ناجحة فى مجال تنمية الصناعات الصغيرة :

بالرغم مما تعانيه الصناعات الصغيرة والأنشطة الحرفية فى مصر من الكثير من المشاكل الا أنه لا يمكن إغفال ما تبذله الدولة من جهود فى هذا المجال من خلال عدة منظمات .

ومن التجارب الناجحة نذكر :-

أ. المبادرة التى أطلقها الرئيس حسنى مبارك والمستشار الألمانى السابق هيلموت كول - مشروع مبارك كول للتدريب التأهيلي عام ١٩٩٠ .

لقد نجح البرنامج فى إنشاء مراكز له فى الثلاث مدن الصناعية الكبرى العاشر من رمضان - ٦ أكتوبر - مدينة السادات ، حيث يوفر خدمات التعليم التأهيلي - خدمات استشارية للمؤسسات الصناعية فى مجال التنمية الصناعية - الدراسات البحثية .

كما أتاح البرامج والندوات الخاصة بإدارة حق المعرفة " Know-How " التجارة والاستثمار الدولى - التسويق - ادارة الجودة الشاملة - الادارة المالية - الخصخصة - ادارة البعد البيئى - محاسبة التكاليف - الاستيراد والتصدير - التحكيم التجارى الدولى - صياغة التعاقدات الدولية .

ب. دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لعل أهم برنامج من برامج الصندوق والذى نجح فى توفير فرص عمل جديدة فضلاً عن تعميق الوعى لدى الشباب بأهمية إقامة وتملك وإدارة المشاريع الصغيرة كاختيار للمستقبل عوضاً عن الوظيفة هو برنامج تنمية المشروعات الصغيرة الذى اتخذ ثلاث آليات لتنفيذ المشروعات تتمثل فى الجهات الوسيطة التالية : البنوك كجهات وسيطة ومنفذة - جهات تنفيذية ووسيطه - جهات منفذة مباشرة ، ويقوم البرنامج بتدريب الكوادر اللازمة لتنفيذ وإدارة المشروعات فضلاً عن تدريب المستفيدين من خلال منح لا ترد.

ويمكن إيجاز ما قام به الصندوق في هذا الإطار فيما يلي :

- تدريب وتأهيل وإعداد الكوادر البشرية والمسؤولين عن المشروعات الصغيرة متعاملاً مع أكثر من ١٢٠ وكالة منفذة وجهة وسيطة لتنفيذ المشروعات .

- إعداد دراسات الجدوى ونماذج المشروعات .

- ضبط وتحسين الجودة من خلال البرامج التدريبية .

- حل مشاكل التعثر من خلال خبراء الصندوق أو الاستعانة بخبراء خارجيين.

- التدريب على النواحي الإدارية والفنية والتنظيمية وإمساك الدفاتر وإدارة المشروع الصغير وقد أرسل الصندوق عدداً من العاملين والمستفيدين لدورات تدريبية في الخارج والداخل بهذا الشأن .

- مساعدة المستفيدين في تسويق منتجات مشروعاتهم عن طريق التدريب على أساليب العرض والبيع والمعارض الداخلية والخارجية .

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قامت بتوقيع اتفاقية "وضع سياسات لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة " SMEPOL " بالتعاون مع الوكالة الدولية الكندية للتنمية CIDA والمركز الدولي لأبحاث التنمية IDRC يستهدف تحديث الإطار العام لتطوير عمل المنشآت الصغيرة وتسهيل حصول هذه المشروعات على مصادر التمويل المختلفة بالإضافة الى التنسيق مع وزارة المالية لاستخدام المناقصات الحكومية لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

والتجارب الدولية الناجحة في قطاع المشروعات الصغيرة والأنشطة الحرفية
عديدة والتي يمكن الاستفادة منها نذكر منها تجربتي الهند وماليزيا .

أولاً : تجربة الهند

تعتبر الهند من الدول الرائدة في قطاع المشروعات الحرفية والصغيرة حيث يسهم هذا القطاع بحوالى ٤٠% من إجمالى ناتج الصناعات الإنتاجية ، ٤٥% من إجمالى الصادرات الصناعية ، ٣٥% من إجمالى صادرات الهند .

ويتضح ذلك من مجموعة المميزات والإعفاءات التى يتم منحها لتلك المشروعات وذلك على النحو التالى :

١- فى مجال إنشاء المشروعات :

أ- مساهمة مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة فى تكلفة دراسة الجدوى بنسبة ١٠٠% فى حالة المشروعات التى تبلغ تكلفتها الإجمالية ١٠ آلاف روبية كحد أقصى وحتى ٩٠% فى حالة المشروعات التى تزيد عن ١٠ آلاف روبية

ب- عدم اشتراط الحصول على التراخيص بالنسبة لعدد من الأنشطة الحرفية والصغيرة من جهة ، والسرعة فى استخراج التراخيص للأنشطة الأخرى من جهة أخرى حيث يتم منح صاحب المشروع الترخيص فى فترة لا تتجاوز شهر واحد مع السماح بالتوسع فى المشروعات دون الحاجة للحصول على تراخيص جديدة .

ج- قيام حكومة الولاية بتقديم دعم مقداره ٣٠% من قيمة استثمار رأس المال على الأرض والمبنى والمصنع والمكينات الخاضعة لسقف ضريبي مقداره مليون روبية ، كما يتم منح دعم إضافي

مقداره ٥٠% للمشروعات التى تساهم النساء بأكثر من ٥٠% من القوى العاملة بها .

د- يتم منح دعم على أجهزة توليد الطاقة بأنواعها بما فى ذلك أجهزة توليد الطاقة غير التقليدية مقداره ٥٠% من تكلفة المولد وذلك لكل وحدة صناعية تخضع لسقف ضريبي مقداره مليون روبية .

٢- فى مجال الإعفاءات الضريبية :

أ- إعفاء قطاع الصناعات الصغيرة من سداد ضريبة الدمغة عن الانتاج السنوى الذى يصل إلى ٥ مليون روبية .

ب- الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات بالنسبة للوحدات الصناعية المقامة بعد أول إبريل ١٩٩٣ فى أى مكان بالهند.

ج- منح إعفاء ضريبي كامل لمدة خمس سنوات لأى مشروع صناعي ذات رأس مال ثابت يزيد عن ٣٠ مليون روبية ويتم اقامته باحدى المقاطعات التى ليس بها صناعات صغيرة ولا كبيرة الحجم وذلك باعتباره ذات وضعية ريادية .

د- قيام حكومة الولاية بتقديم دعما لسعر الفائدة مقداره ٥% لمشروعات الصناعات الصغيرة ذات الاستثمار حتى ٦٠٠ ألف روبية وذلك على الفائدة المفروضة على رأس المال العامل بالنسبة للقرض الذى يتم الحصول عليه من البنك والمؤسسات المالية وذلك لفترة ٣ سنوات كما يتم منح دعم اضافي مقداره ٢% للمشروعات التى تساهم النساء بأكثر من ٥٠% من القوى العاملة فيها .

٣- في مجال تشجيع التطوير ورفع كفاءة العمالة :

أ- إعفاء المشروعات الصناعية الجديدة أو القائمة التي تسعى إلى توسيع كيانها أو تحديث طرق إنتاجها من ضريبة المبيعات بالنسبة لمنتجاتها المصنعة أو مشترياتها من المواد الخام وذلك لفترات تصل إلى ٧ سنوات .

ب- قيام الولاية المحلية بتقديم دعم لتطوير القوى العاملة بالنسبة للأفراد الذين يتم تدريبهم من سكان الولاية وتوظيفهم في الوحدات الصناعية للتعويض عن المبالغ التي انفقت على التدريب .

٤- في مجال تشجيع الصادرات :

أ- إعفاء المواد الخام المستخدمة في تصنيع السلع المصدرة من كافة الضرائب .

ب- السماح للمصدر بالحصول على إعفاء جمركي لاستيراد المواد الخام المستخدمة في تصنيع المنتج الذي يتم تصديره .

ثانياً : تجربة ماليزيا :

تعتبر الصناعات الحرفية والصغيرة من أهم القطاعات الإنتاجية التي تساهم بدور فعال في توفير فرص العمل إلى جانب إسهامها في دعم الأنشطة التصديرية لدولة ماليزيا .

وتضع الحكومة مجموعة من السياسات المحفزة لتنمية وتنشيط وتطوير تلك الصناعات كما تطبق أيضاً مجموعة من الإجراءات التي توفر الحماية لصالح الصناعات الوليدة والتي يأتي في مقدمتها :

١. منح المشروعات الحرفية والصغيرة التي تتميز بالوضعية الريادية إعفاء جزئياً من الضرائب قد يصل الى أكثر من ٧٠% لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ الإنتاج .
٢. منح المشروعات الحرفية والصغيرة التي تتحمل مصاريف رأسمالية للقيام بعمليات التوسع والتطوير أو شراء معدات جديدة خصماً من سداد قيمة الضرائب تصل إلى حوالي ٦٠% تحت مسمى (خصم إعادة الاستثمار) .
٣. منح المشروعات الحرفية والصغيرة التي تقوم بإعادة هيكلة نفسها وتنمية قدراتها الفنية والتنظيمية إعفاءات ضريبية بنسب كبيرة تحت مسمى (حوافز الهيكلية الصناعية) .
٤. منح العديد من الحوافز واليسيرات للصناعات الحرفية والصغيرة المستخدمة للتكنولوجيا المتقدمة وذلك لفترات تصل الى خمس سنوات من تاريخ بدء التشغيل .
٥. تمتع المشروعات الحرفية والصغيرة التي تستفيد من نتائج الأبحاث والدراسات المتعلقة بتحسين المواد والأجهزة المستخدمة والمنتجات والعمليات بمجموعة من الحوافز والإعفاءات التي تشجعها على الاستمرار في هذا الاتجاه .
٦. إعفاء الآلات والمعدات والخامات والمكونات والعينات المستخدمة لأغراض الأبحاث وتنمية وتطوير المشروعات الإنتاجية من كافة أنواع الضرائب والرسوم .
٧. إعفاء الآلات والمعدات والمواد المستخدمة في تدريب وتأهيل العمالة الصناعية الجديدة بصفة عامة والحرفية منها بصفة خاصة من رسوم الاستيراد وضريبة المبيعات وضريبة الدمغة .

٨. منح إعفاء جزئى من رسوم الوادات على المواد الخام والمكونات المستوردة وذلك فى حالة تصنيع المنتجات لصالح السوق المحلى .
٩. منح إعفاء كامل من رسوم الواردات على المواد الخام والمكونات المستوردة وذلك فى حالة تصنيع المنتجات بغرض التصدير .
١٠. منح أصحاب المشروعات الحرفية والصغيرة التى تقوم بتصدير منتجاتها للخارج ائتمان قصير الأجل بأسعار فائدة متميزة بما يساعدهم فى تنفيذ برامجهم التصديرية .

٥ - استراتيجية النهوض بالصناعات الصغيرة :

مما لا شك فيه أن المتبقى لدينا من خطة التصنيع المصرية والتى بدأت فى الستينات لا زال منها الكثير الذى يمكن الاستفادة به فى توفير آلات الورش التى تصلح أساساً جيداً لقيام صناعات صغيرة فى وجود قاعدة بشرية ذات تأهيل متوسط وفوق المتوسط .

ولو أن الدولة أخذت فى الاعتبار تطبيق نظام تحفيزى ذو حوافز متدرجة لتوفير آلات الورش بأسعار اقتصادية تدرج فى حوافزها السعرية والتمويلية طبقاً لعدد العمالة التى يتم تشغيلها بتلك الصناعات الصغيرة مع الاهتمام بتوفير الورش لها بالمدن الصناعية الجديدة ومدها بالخدمات الفنية التى يستعصى على الصناعات الصغيرة توفيرها ذاتياً مثل خدمات التصميم الهندسى - حساب التكاليف - الإصلاح والصيانة - الارتفاع بمستوى الجودة والدقة الفنية - توفير الخامات بنظام الحساب الجارى الآجل السداد - خدمات الدعاية - التغليف - خدمات الاشتراك فى المعارض . فمما لا شك فيه ان فى ذلك القضاء على كافة معوقات الصناعة الصغيرة .

ويمكن ايجاز ملامح استراتيجية النهوض بالصناعات الصغيرة من خلال العناصر التالية :-

١- الدعم المالى

وذلك فى اطار سياسة قومية عامه وثابته محددة المعالم نقوم بتنفيذها من خلال بنوك التنمية الصناعية ، اذ أن حل مشكلات التمويل سوف يساهم فى حل مشكلة الحصول على الخامات والآلات الملائمة سواء كانت تنتج محلياً أو يتم استيرادها من الخارج . وقد تتجه تلك البنوك الى شراء الخامات والآلات على نطاق موسع مستوفيه شروط الجودة ومناسبة السعر وتشوينها فى مجمعات توضع تحت تصرف الصناعات الصغيرة واحتياجاتها بما يجنبها الخوض فيما تجهل من عمليات استيرادية وتمويلية لا دراية لها بها .

وتجدر الإشارة إلى ان شركة حلوان لصناعة آلات الورش لديها فائض ضخّم من الآلات المكسدة التى تتسم بالمتانة وبساطة نظرية التشغيل ، واهدار هذه الامكانيات هى الخسارة بعينها علماً بأنها الشركة الوحيدة فى مصر التى تقوم بتصنيع آلات الورش وبدونها تخلو الساحة من هذه الصناعة الهامة .

وواقع الأمر أن توجيه التمويل لاقتناء المعدات والآلات وليس التمويل المالى يحقق مانصبوا اليه من تنشيط لصناعة الآلات والمعدات من ناحية ، وخلق فرص عمل جديدة من الناحية الاخرى ، خاصة وان انتقال الآلات من يد الى يد عبر مسيرة النمو الصناعى تعتبر مأمونة بصوره اكثر من رأس المال التمويلي والذي يتعرض باحتمالات أكثر للتآكل والاضمحلال والتلاشى خاصة فى حالات الافلاس .

هذا ويمكن ربط الدعم التمويلي المؤدى فى صورة آلات ومعدات تخصص للورش الصغيرة وذلك بالتوازن مع المستوى العددي للعمال الملحقين بالعمالة مثال

ذلك (٥ عمال ← مخرطه ومثقاب)

(٩ عمال ← ٢ مخرطة أو فريزه)

(٤ عمال ← ماكينة تجليخ أسطوانى وسطحى)

٢- توفير قاعدة للبيانات

لخدمة تلك الصناعات خاصة فيما يتعلق بكيفية الحصول على خاماتها والآلات ، والمواصفات القياسية الفنية الخاصة بالمنتجات والخامات . ووسيلة الحصول على وسائل الدعم المختلفة سواء كانت تمويلية أو تسويقية أو فنية .

٣- رفع مستوى العمالة فنياً ومهنياً :

لا شك أن الانضباط المهني والكفاءة الفنية محوران لاغنى عنهما لرفع قيمة العمالة ومردودها على العمل اذ ان الاستثمار الصناعي لن يتقدم دون الاعتماد على عمالة فنية ذات مستوى مهني مناسب وتتمتع بروح الانضباط ، هذا الأمر في حد ذاته سيؤتي بآثره المطلوب في توفير فرص العمل للعماله المحلية داخل البلاد وفتح باب العمل بها بالخارج مع تمكين تلك العماله من مستوى افضل في الاجور . لذا فانه يتعين ان يواكب التطور الصناعي المنشود تطور سريع في السياسة التأهيلية والتدريبية لملاحقة هذه التغيرات بنفس درجة التسارع مع اعطاء الأهمية اللازمة للالتزام بنفس نوعيات التأهيل المهني باستعمال نفس البرامج بأرقامها الكودية المطبقة عالمياً .

من الثابت أنه لا يوجد وضوح بين المستويات المختلفة للتأهيل المقسم الى ثلاثة هي أولى (درجة التلمذة) - متوسط (عامل متخصص) - عالى (اسطى في عمله).

لذا بات من الضروري الربط بين مراحل التأهيل المختلفة والعائد ، ونحن في اشد الحاجة الى تحديد الاختصاصات الحرفية المختلفة نوعاً والمستويات التخصصية وربط ذلك بمزاولة النشاط على سبيل المثال يجب استيفاء متطلبات التأهيل المهني لذلك الفرد المقبل على فتح محل وان لم يتوافر ذلك يدخل معه شريك مستوفى التأهيل.

٤ - التسويق :

يجب أن تمد الدولة يد المعاونة لتلك الصناعات الصغيرة من خلال رؤية قوميه توجه مسارها لتصبح صناعات مغذية من ناحية و توجيهها لسد حاجة الأسواق والمستهلكين من ناحية أخرى ، والوصول بالجانب المتفوق منها للدخول في المجالات التصديرية .

فالمنشأة الصغيرة لا يمكنها الإعلان عن منتجاتها بالطرق الحديثة فالإعلان في الصحف مكلف والإعلان في التليفزيون غير وارد وتسجيل المنشأة في السجلات العادية مثل سجلات البيع والشراء صعبة ومكلفة لذلك يعتمد كفاءة التسويق على تجمعات من الصناعات الصغيرة التي يمكنها أن تقوم بعمل جماعي كالإشتراك في المعارض كما هو الحال فيما يقوم به الصندوق الاجتماعي من تنظيم المعارض لترويج منتجات المنشآت الصغيرة .

٥ - الدعم الفني :

يجب أن توفر الدولة لتلك الصناعات إمكانيات التطوير سواء الفني منها أو الإداري أو التمويلي عن طريق توفير امكانيات تقديم المشورة اللازمة لها في حل مشكلاتها من خلال مؤسسات استشارية وتنموية خاصة تخضع لإشراف الدولة ، على أن تشمل تلك الخدمات المشورة التي تمكنها من حل مشكلات الضرائب والجمارك وقوانين العمل .

وتجدر الإشارة الى ما انشأته مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهني من مراكز تدريب مهني حيث ينتشر ٤٩ مركز في جميع المحافظات لتدريب العمالة الفنية في أماكن عديدة بعيداً عن العاصمة او المدن الكبيرة .

٦ - الاستفادة مما تقوم به منظمات الأمم المتحدة مثل مكتب العمل الدولي ILO ومنظمة التنمية الصناعية UNIDO والمنظمات الأخرى مثل الاوتكتاد في تقديم المشورة للدول النامية لإنشاء مراكز متخصصة لمساعدات الصناعات الصغيرة .

الخلاصة

مما تقدم ، فإن الأمر لم يعد موضع جدل في أن النهوض بالصناعات الصغيرة والأنشطة الحرفية وزيادة قدرتها التنافسية من أولويات إعادة ترتيب البيت المصرى من الداخل .

وبات من الضروري التخلص من كافة معوقات الصناعات الصغيرة لاحداث انطلاقة كبرى لها من شأنها امتصاص اعداد كبيرة من الأيدى العاملة ورفع مستواها الفنى والاجتماعى ، ووضع القاعدة الاساسية لانشاء صناعات مغذية وفوق ذلك كله ارساء الطبقة الأولى من الشكل الهرمى الذى تعتمد عليه مراحل منظومة تحديث الصناعة المصرية .

التوصيات

١. وضع خطة قومية شاملة للنهوض بالصناعات الصغيرة والأنشطة الحرفية ذات سياسات وأهداف محددة تتحرك من خلالها مختلف الأجهزة والمنظمات المركزية والمحلية ... الحكومية والخاصة ... تراعى احداث تكامل مخطط للإنتاج والتسويق محلياً وعالمياً - وتراعى فى الوقت ذاته جميع جوانب القصور والمشكلات وأساليب محددة لها .
٢. توفير قاعدة للبيانات لخدمة تلك الصناعات فيما يتعلق بكيفية الحصول على خاماتها والآتة واحتياجات الأسواق المحلية والعالمية .
٣. العمل على رفع مستوى العمالة فنياً ومهنياً وتحديد الاختصاصات الحرفية المختلفة .

٤. توفير مجتمعات للخامات الصناعية وذلك في اطار سياسة قومية محددة المعالم من خلال بنوك التنمية الصناعية .
٥. التوجه نحو تمويل اقتناء المعدات والآلات وليس التمويل المالى لتحقيق ما نصبوا اليه من تنشيط لصناعة الآلات من ناحية وخلق فرص عمل جديدة من الناحية الاخرى .
٦. زيارة كفاءة التسويق عن طريق اشتراك تجمعات من الصناعات الصغيرة في المعارض .
٧. تخفيض أسعار فائدة القروض وتقديمها بضمان المشروع فقط .
٨. إدخال نماذج أخرى للإقراض مثل شركات التأجير التمويلي والتخصيم وضمان مخاطر الائتمان .
٩. منح المشروعات الصغيرة والمتوسطة اعفاءات ضريبية لفترة من ١٠ الى ١٥ سنة .
١٠. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تدعيم وتنمية قدرات الصناعات الصغيرة
١١. التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية لتنفيذ التزام الحكومة في بيانها هذا العام بتخصيص ٢٠٠ مليون جنية من استثماراتها السنوية لتوفير مزيد من التمويل لمشروعات الإقراض الشعبي بغرض إقامة مشروعات صغيرة بالقرى، واثاحة تلك الاموال من خلال مكاتب البريد بالقرى وجمعيات المنتجين.
١٢. تشجيع المنشآت الكبيرة لتوقيع عقود مع الباطن مع المنشآت الصغيرة وذلك مع مراجعة القوانين والإجراءات المتعلقة بمناقصات التوريد .
١٣. تشجيع المرأة على اقامة مشروعات انتاجية وحرفية تتناسب مع طبيعتها وظروفها .

١٤. إنشاء إدارة عامة في كل من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ومصلحة الشركات تكون نقطة الانطلاق لدعم المنشآت الصغيرة وذلك بتقديم كافة التسهيلات والتيسيرات اللازمة لتنمية هذه المنشآت .

١٥. إلزام مكاتب التمثيل التجارى بالسفارات المصرية بالخارج لتعريف المستهلكين من مواطنى الدول المختلفة بنوعيات المنتجات الحرفية المصرية والمميزات التنافسية لها .

١٦. المبادرة باصدار تشريع خاص بحماية وتشجيع المشروعات الصغيرة .

١٧. دعوة وتحفيز المصانع الكبرى على تبني فكرة "مدرسة المصنع"

١٨. دعم الأنشطة التصديرية بالإئفاق الحكومى وذلك عن طريق تكريم اكبر ١٠٠ شركة محققة صادرات على مستوى الشركات الصغيرة ، ومنح جائزة قومية للجودة .

راجين بذلك أن نكون قد قدمنا إسهاماً يلقي قبولاً يصلح للتطبيق وصولاً لما يجب اتخاذه من إجراءات للنهوض بالصناعات الصغيرة .